Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 3, 2023

Deanship of Scientific Research

Regional Hegemony over the Security of the Arab Gulf States: A Case Study of Iran and Turkey (2003-2020)

Ayman Hayajneh**, Mohammed Bani salameh

Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 23/8/2021
Revised: 20/9/2021
Accepted: 12/10/2021
Published: 30/5/2023

* *Corresponding author:*
hayajneh.yu@yu.edu.jo

Citation: Hayajneh, A., & Bani salameh, M. (2023). Regional Hegemony over the Security of the Arab Gulf States: A Case Study of Iran and Turkey (2003-2020). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(3), 11–20.
https://doi.org/10.35516/hum.v50i3.5381

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to analyze the role of regional powers, specifically Iran and Turkey, in exerting dominance over the security of the Arab Gulf states. It also seeks to identify the geographical extensions, drivers, and determinants of this role during the period from 2003 to 2020.

Methods: The study utilizes the theory of Regional Hegemony, as it is a crucial framework for explaining international relations, interactions, and phenomena within a specific regional context.

Results: Significant developments since 2003, such as the change of the Iraqi regime, the rise of non-state actors like the Houthis in Yemen, the Popular Mobilization Forces in Iraq, and Hezbollah in Lebanon, the Arab Spring events in 2010, and the emergence of terrorist organizations like (ISIS), have contributed to a fragile and tense regional environment. These factors have led to chaos, conflicts, and alliances among major regional powers, namely Iran and Turkey, as well as international actors like Russia and the United States. These powers have intervened in the region, claiming to establish international peace and security while combating terrorism. It highlights the significance of examining the theory of hegemony and its implications for the security of the Arab Gulf states.

Conclusions: The expansion of Iran and Turkey in the region, accompanied by a shift from defensive realism to offensive realism, suggests an attempt to dominate and pose a threat to other Gulf countries. It is supported by an analysis of their positions and the arguments presented to justify their interventions as peaceful.

Keywords: Regional hegemony, Hegemonic Stability Theory, the Arab Gulf, Iran, Turkey.

الهيمنة الإقليمية على أمن دول الخليج العربية: دراسة حالة إيران وتركيا (2003-2020)

أيمن هياجنة*، محمد بني سلامة

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تسعى الدراسة إلى تحليل دور القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، في الهيمنة على أمن دول الخليج العربية، وتحديد الامتدادات الجغرافية، والمحركات، والمحددات لهذا الدور، خلال الفترة (2003-2020).

المنهجية: اعتمدت الدراسة على تطبيق نظرية الهيمنة الإقليمية؛ حيث تعدّ من أحد أهم النظريات المفسرة للعلاقات الدولية والتفاعلات والظواهر التي تجري في إطار إقليمي معين، وتستخدم كذلك لتحديد الفواعل، والكيفية التي تمارس بها قوة الهيمنة من خلال القوتين الناعمة والخشنة.

النتائج: منذ تغير النظام العراقي عام 2003، وبروز قوى وفاعلين من غير الدول (الحوثيين في اليمن، الحشد الشعبي في العراق، حزب الله في لبنان)، واندلاع أحداث الربيع العربي عام 2010، وانتشار ظاهرة التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية" داعش" وغيرها ضمن بيئة إقليمية هشة ومتوترة، أدى كل ذلك، إلى فوضى وصراعات وتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى، وتدخلات إقليمية: إيران، تركيا، أو دولية: روسيا وأمريكيا، بحجة فرض الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب. وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إسقاط نظرية الهيمنة والتهديد على أمن دول الخليج العربية.

الخلاصة: إن التمدد الإيراني -التركي في المنطقة، والتحول من جانبهما من الواقعية الدفاعية إلى الواقعية الهجومية، هو محاولة للهيمنة وفرض التهديد على باقي الدول الخليجية. وقد جرى الاستدلال على ذلك من خلال قراءة مواقف الدولتين، ومناقشة الحجج القائلة بأنّ التدخل الإيراني أو التركي هو تدخل سلمي.

الكلمات الدالة: الهيمنة الإقليمية، نظرية الاستقرار بالهيمنة، الخليج العربي، إيران، تركيا..

المقدمة:

أدى غزو الولايات المتحدة للعراق، وانهيار النظام العراقي عام 2003، وما تبعها من ثورات ما سمي بالربيع العربي عام 2010 إلى خلق حالة من الفراغ السياسي والأمني الإقليمي، أسفر عن ضعف وغياب للدور العربي تجاه القضايا العربية السياسية والأمنية. كما أدى من جهة أخرى إلى بروز وتنامي التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة، تنظيم داعش وغيرها). وكانت المحصلة لكل هذه التطورات انتشار حالة الفوضى والصراعات والحروب في الإقليم، وظهور شبكة من التحالفات والتكتلات بين القوى الإقليمية والدولية خدمة للمصالح الخاصة والمتبادلة. وفي ظل عدم وجود مشروع عربي موحد أو خليجي استراتيجي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها المنطقة العربية، دأبت القوى الإقليمية الطامحة للنفوذ والتمدد والهيمنة على تنفيذ مشروعاتها في المنطقة العربية والخليجية، والعمل على نحو متسارع على تنفيذ مخططاتها وأهدافها مستفيدة من التعدد المذهبي والقومي والعرقي فيها. وتأتي أهمية هذه الورقة من خلال إسقاط نظرية الهيمنة والتهديد على أمن دول الخليج العربي، أو ما يسمى (الاستقرار بالهيمنة: Hegemonic Stability Theory)، حيث تسعى بعض الدول الإقليمية إلى تحقيق أهدافها الأمنية عبر زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة، واستخدام ما يسمى "إستراتيجية التخريب"، وهي الإستراتيجية القادرة على تحقيق الزعزعة للإقليم بأدنى كلفة ممكنة. كما تسعى هذه الدراسة إلى تبيان العلاقات والتفاعلات التي تجري في إطار إقليم الخليج العربي، تحت اسم (النظام الإقليمي الفرعي: (Subordinate Regional System وتحليل توازن القوى وتطبيقها على النظام الإقليمي الخليجي ككل.

مشكلة الدراسة

ما زالت تشكل تلك التدخلات الخارجية والإقليمية في الدول الخليجية أهم التحديات لأمن دول الخليج العربي، حيث تهدف تلك الاستراتيجيات في مجملها إلى إضعاف الدول الخليجية واستمرارية الهيمنة والسيطرة عليها، ومحاولة الإبقاء على الصراعات العربية- العربية قائمة بهدف السيطرة عليه، وتدور إشكالية الدراسة حول إستراتيجية الهيمنة الإقليمية على أمن الخليج العربي ودورها في التأثير في الأمن الخليجي على نحو عام.

أهمية الدراسة

للدراسة اهميتان علمية وعملية، وتأتي أهمية هذه الدراسة علميا من خلال إسقاط نظرية الهيمنة والتهديد على أمن دول الخليج العربي، أو ما يسمى (الاستقرار بالهيمنة: Hegemonic Stability Theory). فيما تأتي أهميتها العملية من محاولتها تبيان كيف يفكر صانع القرار السياسي الإيراني والتركي للهيمنة على منطقة الخليج العربي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تبيان مفهوم الهيمنة الإقليمية.
2. تبيان دور القوى الإقليمية في الهيمنة على أمن دول الخليج العربية.
3. تبيان الهيمنة والنفوذ الإيراني والتركي، وامتداداته الجغرافية، ومحركاته، ومحدداته.
4. استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل هيمنة القوى الإقليمية في المنطقة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيةٍ مفادها، أن المتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي (متغير مستقل)، أدت إلى فتح المجال أمام القوى الإقليمية الفاعلة فيه مثل (إيران، تركيا) للسعي والهيمنة والسيطرة على أمن الإقليم، وضرورة إيجاد دور رئيس لها في الترتيبات الأمنية الجديدة (متغير تابع).

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم الاقليمية حيث أصبحت الدراسات الإقليمية أحد موضوعات حقل العلاقات الدولية، الذي يركز على أنماط التفاعلات السياسية في إطار إقليم مُعين بعينه. وأهمية دراسة الأقاليم والعلاقات والتفاعلات التي تجري في إطارها، تحت اسم "النظام الإقليمي الفرعي Subordinate Regional System لأن أغلبية الدول ووحدات النظام الدولي تنطلق في سلوكها الخارجي من محددات ومصالح إقليمية، وفي إطار تفاعلها مع الوحدات الأخرى أعضاء الإقليم.(هلال: 2019). ويعدّ المنهج مناسبًا لموضوع الدراسة، لأنه يصلح لتحليل العلاقات الإقليمية نظرًا إلى المزايا التي يقدمها، واتساقًا مع المشكلة البحثية التي تُعني الدراسة بالإجابة على تساؤلاتها.

الدراسات السابقة

من أهم الإسهامات النظرية في دراسات نظرية الهيمنة، دراسة باري بوزان "الأقاليم والقوة: هيكل الأمن الدولي"Buzan:2003) (التي طور فيها مفهوم مركّب الأمن الإقليمي Regional Security Complex، وظهر في هذا السياق، مفهوما القوى الإقليمية، والهيمنة الإقليمية، ويقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما الهيمنة الإقليمية، فتحدث عندما تسعى تلك القوة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم.

وفي دراسة (الرشدان: 2015) أظهرت أهمية وجود الأمن في دول الخليج العربي وذلك لتفردها في مكانة خاصة في السياسة الخارجية والبلدان المصدرة للنفط. وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لم يكن لديها إدراك لأهمية أمن الخليج العربي، كما إنهم يفتقرون إلى الثقة التي تحتاجها الدول ليسود الأمن الجماعي في المنطقة. وأظهرت الدراسة أيضا أن الولايات المتحدة لديها مخاوف كثيرة من منطقه الخليج العربي مثل: مكافحة المقاومة، والقضاء على خطر أسلحه الدمار الشامل، وضمان استقرار الدول الصديقة.

أما دراسة (برغال:2015) فتفترض أن أكثر النظريات قربًا من تفسير السلوك السياسي لإيران في محيطها الإقليمي هو الواقعية الجديدة-Neo) (realismالما تتميز به السياسة الخارجية الإيرانية من صفة الاستمرارية.

وسلطت دراسة (البدور: 2019) الضوء على النفوذ الإيراني، وامتداداته الجغرافية، ومحركاته، ومحدداته، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبله، وتتبع العقوبات الأمريكية على إيران باستعراض تاريخي سريع لها، علمًا بأن العقوبات الأمريكية على إيران ليست جديدة، فهذه العقوبات هي السمة التي اتسمت بها العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ الثورة الإيرانية، وتركز على العقوبات الحالية، وطبيعتها، والآثار المتوقعة لها في السلوك السياسي الإيراني في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم العقوبات السابقة، وهل ستفلح في تحقيق أهدافها المعلنة. وهل ستحد هذه العقوبات من النفوذ الإيراني في دول المنطقة وتداخلاتها فيها، وبخاصة سوريا والعراق واليمن ولبنان. مع الأخذ بالاعتبار محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

أما الدراسات الأجنبية فنجد دراسة وانغ (Wang, 2009)، "The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order"، التي تحدثت عن أثر الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في أمن الخليج العربي. وقد أظهرت الدراسة أن النزاع الحالي بين الولايات المتحدة وإيران يكمن في القضية النووية، كما أظهرت محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، على أساس القواعد الأمريكية وضرورة الإصلاح الديمقراطي في المجتمعات المحلية، ولكن مع زيادة نفوذها بعد حرب العراق، وبينت الدراسة أن السبب في سعي إيران إلى تحقيق أمن الخليج العربي الإسلامي هو بالأساس مقاومة للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج.

فينا بينت دراسة أبو تالبي (Abootalebi ،2007) "Iran and the Future of Persian Gulf Security"(إيران ومستقبل أمن الخليج العربي)، وقد أظهرت الدراسة مدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلى الدول العربية، وبينت الدراسة إنه في حال غياب أي ترتيبات أمنية فان الولايات المتحدة سوف تضطر للاعتماد على وجود العسكري والنفوذ السياسي في الحفاظ على الأمن من خلال التعاون مع الدول العربية السلطوية المحلية والضعيفة سياسيًا، ولهذا فان وجود الولايات المتحدة سيولد المزيد من العداء لأمريكا وسيشجع على مواصلة نضالهم من أجل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وأظهرت أن استبعاد إيران من الأمن الخليجي سيعمل علي توليد قوي معزولة ومعادية بين الدول المنافسة للخليج العربي، وأرضًا خصبة لمعدات الولايات المتحدة وانتشار الإسلام المتشدد. في حين أن إدراجها يترتب عليه أمن الخليج العربي وسيستفيد منها المجتمع المدني وقوة الاعتدال في إيران من خلال تطبيق سلوك إيران في المجتمع الدولي.

فيما بين (روش:2019) في دراسته عن الأهداف الأمنية لدى دول الخليج العربية وإيران والاختلاف بينهما، مما استوجب نفقات مالية متفاوتة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. فتنفق دول الخليج العربية مبالغ طائلة على الدفاع ويتخطى إنفاقها مستوى الإنفاق الإيراني بأشواط، أما إيران فتنجح عمومًا في تحقيق أهدافها الأمنية بكفاءة بتكلفة أقل من تلك التي تتكبدها دول الخليج العربية.

المبحث الأول: نظرية الهيمنة في العلاقات الدولية

تتوسط منطقة الخليج العربي العالم القديم في كتلة أوراسيا، وهي همزة وصل لتيسير النقل الاستراتيجي بين الشرق والغرب، بين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى واستراليا. وتتميز منطقة الخليج أنها تشرف على أهم المضايق الدولية مثل، مضيق هرمز، وخليج عمان، وباب المندب والبحر الأحمر، ويتحكم مضيق هرمز بطرق التجارة العالمية ومن وإلى الخليج العربي، مما يجعل من السيطرة عليه، سيطرة على أمن وإمدادات النفط والملاحة في الخليج، ويعدّ الشريان الحيوي اللازم للصناعة في الدول المتقدمة (Hayajneh:2012,96)، ونظرًا إلى هذه الأهمية الإستراتيجية، دأبت القوى الكبرى والقوى الإقليمية للهيمنة على الخليج العربي، ناهيك عن تواجد القواعد العسكرية لهذه القوى لحماية امدادات النفط وطرق التجارية الحيوية (السعيد:2000).

المطلب الأول: مفهوم الهيمنة الإقليمية ودورها في العلاقات الدولية

أولا: مفهوم الهيمنة

يعرف قاموس أكسفورد الهيمنة على أنها "القيادة أو سيطرة دولة واحدة على آخرين". (John Simons: 2015) وتاريخيًا، كان مصطلح الهيمنة يعني القيادة أو الحاكم ذو السيادة. وتوسع المصطلح ليشمل السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة قومية على أخرى او "انتزاع الشرعية الدولية" عن بعض القوى الإقليمية (مروة خليل:80,2020).

يعد "روبرت جيبلين" من أوائل علماء السياسة المعاصرة استخدامًا لمفهوم الهيمنة "Hegemony" حيث أعتبرها مرادفا للسيطرة وللقوة الاستعمارية، وحسب رأيه فإنّه في ظل منظومة الهيمنة" تقوم دولة مفردة قوية بالتحكم المطلق في الدول الأصغر منها في ذلك النظام (جيلبين:2009). ويعرف (لين سكوت:1997) الهيمنة على أنها "السيطرة السياسية أو الاقتصادية على منطقة ما من خلال قوة عظمى". ويرى هيرمان أن الهيمنة ترتبط بمفاهيم "القوة والأيدلوجية والصراع" (هيرمان:2017). ويعرف "Brown" الدولة المهيمنة على أنها "دولة لديها الرغبة والقدرة على إنشاء وفرض القواعد في النسق الدولي" (Brown :2005,46). وقدم المفكر الايطالي "أنطونيو غرامشي" نموذجا آخر لمفهوم الهيمنة من المنظور الماركسي، يعتمد فيه أساسًا على إبراز البعد الثقافي لهذا المفهوم" Cultural Hegemony " .

ويمكن القول إن مصطلح الهيمنة يرتبط بالسيطرة وصعود وتراجع قوة الدول. ويتوقف مفهوم الهيمنة على عاملين مهمين هما، قدرة الفاعل على حيازة قوة كافية، والرغبة في ممارسة هذه القوة واستخدامها لتحقيق مصالحه (خليل: 2020، 75).

ونظرية الاستقرار بالهيمنة تؤكد على أهمية وجود مهيمن في النسق الدولي، وتتفق النظرية الواقعية مع النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية على أهمية القوة المطلوبة للهيمنة لكن الاختلاف بين النظريتين يدور حول شكل القوة، فالنظرية الواقعية تفترض صورة القوة المادية العسكرية التي تمكنها من فرض سيطرتها على دول النسق الدولي، مع كل ما يثيره ذلك مع مسألة ميزان القوة على اختلاف مشاربها.

أما النظرية الليبرالية، فتعدّ العامل الاقتصادي أو الهيمنة الاقتصادية ((Economic Hegemonyحجر الأساس لتحقيق المكانة السياسية للقوة المهيمنة. وتكون الهيمنة الاقتصادية من خلال السيطرة على الدول الأخرى باستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية من خلال مؤسسات دولية ومنظمات تُيَسر التفاعل الدولي وتقلل من فرص الصراع الدولي (مروة خليل، 75،2020). وهناك فرق بين الهيمنة والسيطرة، فالسيطرة ترتكز إلى ممارسة القوة بطريقة أحادية وبصورة توسعية. ولكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالا من السيطرة. فالهيمنة هي قوة تعززها السيطرة، أي أن الهيمنة هي القوة الإضافية لجماعة مسيطرة وفق إمكاناتها وقدرتها على فرض إرادتها في الصراع الدولي (Min:2003,30)، كما أن مفهوم الهيمنة يختلف عن مفهوم الزعزعة، فمفهوم الزعزعة هو مفهوم أدنى كلفةً بكثير من الهيمنة، فإستراتيجية التخريب قادرة على تحقيق أهدافها بجزءٍ بسيط من التكاليف التي يتكبدها خصمٌ يتعين عليه الحفاظ على سلاسة الحركة التجارية الدولية وحُسن سيرها (روش: 2019).

ثانيا: مفهوم الهيمنة الإقليمية

تعني الهيمنة الإقليمية أو المهيمن الفرعي: تلك الدول التي تخالف المهيمن، فالإتحاد السوفييتي السابق والصين بمثابة هيمنة فرعية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية (Yazid:2015,72). والمهيمن الإقليمي يسيطر على منطقة جغرافية معينة. والدول التي حققت هيمنة إقليمية هدفت إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من الحصول على موطئ قدم لها في إقليمها (Layne:2014,199). وتعدّ القوة الإقليمية مهيمنة عند تقديمها المساعدات الاقتصادية أو توفير الأمن الإقليمي أو بتقديمها رؤية عالمية وقيم محددة (Destradi:2010,913) ويرى ميرشايمر (Mearsheimer) أن الدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية لديها هدف أبعد، فهم يسعون إلى منع أية قوة كبرى في المناطق الأخرى من أن يكون لهم موطئ قدم في إقليم المهيمن (Mearsheimer: 2010,465).

ثالثا: نظرية الهيمنة في العلاقات الدولية

هناك اتجاهين رئيسيين في نظرية الهيمنة في العلاقات الدولية، أولهما الهيمنة كنسق إكراهي، وثانيهما الهيمنة كنسق توافقي. وتمثل الهيمنة كنسق توافقي الرؤية الليبرالية، فيما تعكس الهيمنة كنسق إكراهي وهي جزء من النظرية الواقعية التي ترتكز على مستوى دراسات الإقليم على الفرضيات التالية (القدرة:2017).

أولًا: نظرية الاستقرار بالهيمنة، ترى المدرسة الواقعية (الدفاعية والهجومية) أن الدول تعيش في عالم فوضوي لا وجود فيه لسلطة عليا تلجأ إليها الدول في حالة وقوع اعتداء عليها، أو ما يعرف بالمأزق الأمني (the Security Dilemma)، وهذه الطبيعة الفوضوية تجعل من الصعب على الدول أن تثق ببعضها البعض، مما يجعلها مهتمة بالبقاء والسعي من أجل الأمن، أو ما يسمى سلوك البحث عن الأمن (Security Seeking Behavior) (عبد الرحمن:2018). ويتم البحث عن الأمن لدى تلك الدول من خلال "نظرية الاستقرار بالهيمنة" حيث يعتقد الواقعيون أن غياب المهيمن يعني غياب الاستقرار أو الفوضى، وكلما كانت الدولة المهيمنة قوية كلما كان النسق الدولي سلميًا أكثر، وفي هذا السياق، فإن الدول الفرعية تعدّ في حالة ركوب مجاني (Free Ride) لأنها لا تساهم بنفس قدر قوة المهيمن، وبذلك يمكن أن تبقى بعيدة عن أطماع أية قوة صاعدة أو متحدية للمهيمن أو تحاول

قلب الوضع الراهن (مروة:86,2020). حيث تسعى الدول إلى تشكيل التحالفات بينها للموازنة ضد التهديدات التي غالبا ما يكون مصدرها القوة والقدرات الهجومية والميول العدوانية، أو القرب الجغرافي، حيث تمتلك القوى الإقليمية الكبرى القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية التي تزيد من رصيد قوتها لتحقيق أهدافها وتطلعاتها، بهدف فرض سيطرتها وهيمنتها على الإقليم، وتأمين مصالحها وأمنها القومي بكافة الوسائل.

ثانيا: البقاء هو الهدف الأساسي للقوى الإقليمية: تدفع معضلة الأمن الدول إلى تبني استراتيجيات عدائية لاعتقادها بأن سياسات التوسع هي التي ستعزز شعورها بالأمن، وقد تلجأ إلى إتباع سياسة الهجوم والتدخل العسكري على نحو مباشر وغير مباشر وفق مقتضيات وتطورات الأحداث لكبح تمدد ونفوذ القوى الأخرى، وهذه الحالة تندرج على نحو أساسي ضمن إطار نظرية إدارة الصراع، إلا أن استراتيجيات السعي من أجل الأمن متبادلة وكل دولة ستقابل عداء الدول الأخرى بنفس الأسلوب (عبد الرحمن:2018). هذا الأمر دفع الدول الإقليمية إلى التوجه لتشكيل تحالفات بقيادتها وإعادة التقارب والتعاون من دول أخرى بما يخدم تطلعاتها وأهدافها للحفاظ على استمراريتها وبقاءها دولة إقليمية محورية قوية يكون لها دور فاعل ومؤثر في السياسة الإقليمية دون أن أن تسمح بوجود منافس من قبل أطراف وقوى إقليمية أخرى.

ويرى نيكولاس سيبكمان توازن القوة في صورة حالة الهيمنة، إن كل الدول تهدف إلى تحقيق الهيمنة وبالتالي فإن الصراع مستمر مع الآخرين. وإذا توقف هذا الصراع ولو لفترة بسيطة فسيحدث نوع من توازن الذي لن يؤدي أبدا إلى الاستقرار. ولذلك فهو يرى أن الاستقرار لا يجري إلا بالهيمنة، لأن الدول لا ترغب في التوازن، بل ترغب في الوصول إلى حالة الهيمنة سواء الدولية او الإقليمية (Hass: 2014,77).

ثالثا: ميكانزم اللحاق بالقاطرة (Band wagoning) بسبب "الشكوك" المتبادلة بين الدول فإنها تجد نفسها مجبرة على القيام بخيارات محفوفة بالمخاطر. ومن هذه الخيارات ما يعرف بميكانزم "اللحاق بالقاطرة"، وهي إستراتيجية للبقاء تتبعها الدول، وتمتاز هذه الإستراتيجية بأنها تتطلب مجهودا أصغر، وتكاليف أقل، وتلجأ الدول إلى تجنب الحرب بواسطة استرضاء الخصوم، بدلًا من إعادة التسليح وإعادة الاصطفاف لإفشال هؤلاء الخصوم. لكن هناك العديد من الدول لا تمتلك المصادر أو الموارد الاقتصادية الكافية لتحقيق التوازن مما يجبرها على ما يطلق عليه مصطلح "القفز إلى العربة"، أي إستراتيجية الانضمام إلى الجهة الأقوى، أو الانضمام إلى الطرف الأكثر تهديدًا أو خطرًا (Kate Jefferson:2020).

المطلب الثاني: نظرية الهيمنة الإقليمية من وجهة نظر القوى الإقليمية

أولا: نظرية الهيمنة الإقليمية من وجهة نظر إيران

تعتقد إيران بأنها الدولة الطبيعية والتاريخية الوحيدة في منطقة الخليج، فيما باقي الدول الخليجية حسب التصور الإيراني هي دول صنعتها القوى الدولية بعد سلخها عن النفوذ الإيراني (عبد الحي:2009). كما تصر على تسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي تيمنا بالمجد الفارسي القديم (آل السعد: 2018)، وتحرض الأقليات الشيعية في الدول المجاورة على التمرد على حكوماتها مثل البحرين والكويت (Al-Serhan et. al, 2017)، كما تدعي سيادتها على بعض الجزر في الخليج العربي وتحتلها مثل (جزيرة أبو موسى، جزيرة طنب الكبرى، جزيرة طنب الصغرى)، كما أن لديها لديها خلافات طويلة مع العراق والكويت على الجرف القاري لمصب شط العرب علاوة على سياستها المائية العدوانية تجاه كلا البلدين (Salameh: 2021).

وتقوم العقيدة العسكرية الإيرانية على نزعةِ الاستعلاء العسكري والتفوق الإستراتيجي الإقليمي، حيث تعدّ إيران نفسها القوةَ الإقليمية الكبرى والمهيمنة في الخليج العربي. فالطموح الإيراني لتوسيع نفوذها والهيمنة على المنطقة يعود إلى فترات تاريخية سابقة، ولا يرتبط بقيام الثورة الإيرانية عام (1979) فقط، وإنما هو مرتبط بطبيعة الثقافة الفارسية القديمة، التي تنزع نحو فرض الهيبة والشرعية. وما طَرَح إيران للعديد من المبادرات الأمنية للخليج العربي سوى تعبير عن ذلك، وتعدّ مبادرة الرئيس روحاني مبادرةَ "هُرمز للسلام" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2019، التي ترتكز على إنشاء نظام إقليمي أمني جديد، تكون فيه إيران محوره وقاعدته المركزية، وأن الاستقرار الأمني في منطقة الخليج هو مسؤولية إقليمية صِرفة، تقعُ على عاتق دول المنطقة وحدها دون حاجةٍ إلى التدخل الخارجي سوى المبادرة الأخيرة من تلك المبادرات (المنير: 4،2019)، كما تسعى إيران من مبادرة هرمز إلى رحيل القوات الأميركية، كي تتمكّن من ممارسة ما تعدّه سلطتها الشرعية على المنطقة، وفي الوقت نفسه، ترغب دول الخليج العربية في استمرار الوجود الأميركي، لموازنة ما تعدّه طموح إيران التاريخي للهيمنة. ويرى (سوكولسكي:2015) وحسب نظرية توازن التهديد أن دول الخليج تخشى من الطموحات الجيوستراتيجية الإيرانية، وتسعى إلى موازنة القوة الإيرانية وطموحها التاريخي بالهيمنة على الخليج العربي من خلال الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي، لكن المعضلة الخليجية في الحماية الأمريكية للخليج العربي تنبع من أمرين هامين هما: الأول: أولوية المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة في حال تضاربها مع مصالح دول الخليج، الثاني: تباين رؤية الإدارات الأمريكية في التعامل مع التهديد الإيراني.

ويرى (سوكولسكي:2015) أن إدارة باراك أوباما مثلت وبشكل واضح سياسة أولوية المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة في حال تضاربها مع مصالح دول الخليج. ففي حالة الإتفاق النووي مع إيران عام 2015، التقت المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة مع إيران على حساب أمن دول الخليج العربي، حيث تلاقت المصالح تحت مسمى "الانخراط في البناء في المنطقة" من الجانب الأمريكي، وتحت مسمى "المرونة البطولية في التفاوض" من الجانب الإيراني. وانتهت المعادلة السياسية بين الطرفين بعد الإتفاق النووي على المعادلة التالية: إيران غير نووية + الاعتراف بإيران كقوة إقليمية =

تمدد وهيمنة في (العراق، لبنان، سوريا، اليمن) ومصالح أمريكية مستقرة في منطقة الخليج أو ما يسمى " الاستقرار بالهيمنة " (عيد: 2013).

لقد قلص الاتفاق النووي مع إيران هامش المناورة السياسية لدول الخليج العربية لصالح إيران، حيث برزت كقوة إقليمية مهيمنة ومسيطرة في المنطقة. مما أضاف إلى الهيمنة الإيرانية في المنطقة بعدًا جديدًا يضاف إلى هيمنتها في (العراق وسوريا ولبنان واليمن)، وفي توسيع نفوذها الممتّد من بغداد إلى صنعاء وبيروت ودمشق والمنامة وحتّى غزّة من خلال إنشاء ما يسمى (الجيوش الموازية) إلى الحد الذي أصبحت فيه جزءًا من المشكلة وجزءًا من الحل في الوقت نفسه، إذ تريد إيران أن تبقى تلك الدول تابعة لها سياسيًا ومذهبيًا(كشك: 2005) و(كشك: 2016). أما "سياسة الضغوط القصوى" التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع إيران، فتمثل حالة تباين رؤى الإدارات الأمريكية في التعامل مع التهديدات الإيراني للمنطقة. حيث تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" استراتيجية صارمة إزاء إيران انسحبت من الاتفاق النووي مع إيران عام (2018)، وحرمانه من جميع المسارات التي قد تمكنه من امتلاك السلاح النووي بصورة نهائية (الزيات:2018). وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية والدولية عليها، بهدف إحداث تغيير جوهري في السياسات التي تتبناها طهران في دول المنطقة. لكنها في نفس الوقت استندت مع دول الخليج العربي على عقيدة الابتزاز، وإلزام تلك الدول بالدفع للولايات المتحدة مقابل الحماية (أبو كريم:2018). فقد طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن تتحمل دول الخليج تكلفة حمايتها، واعتبر أن عدم دفعها مقابل حمايتها، يلغي التحالف معها (بوبوش:2017).

أدت السياسة الأمريكية في عهد دونالد ترامب لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة (العقوبات والحصار الاقتصادي والسياسي)، لكنه في نفس الوقت زادت من درجة التوتر الإقليمي، وعدم الاستقرار في دول الخليج العربي، ففي عام 2018 قامت إيران بالهجوم على ناقلات النفط الإماراتية والسعودية في مضيق هرمز، وكذلك الهجوم على منشآت النفط السعودية (أرامكو). قابلتها الولايات المتحدة بالرد باغتيال " قاسم سليماني" مهندس السياسة الخارجية الإيرانية في دول المنطقة، والشخصية الإستراتيجية الرئيسية في محور الصراع مع إيران (عربي21: 2020). كما ساهمت السياسة الأمريكية في عهد دونالد ترامب في انتشار سباق التسلح بين دول منطقة الخليج العربي، وتزايد الإنفاق على المجال العسكري من خلال عقد صفقات كبرى لشراء أحدث أنواع الأسلحة العسكرية ضمن المنظومة الهجومية والدفاعية على حد سواء، في محاولة لتحقيق مبدأ توازن القوى أو الوصول إلى حد ما للتفوق العسكري مع إيران.

ثانيا: نظرية الهيمنة الإقليمية من وجهة نظر تركيا

ساهمت نهاية الحرب الباردة في عام (1990) في تحول الدور التركي والانتقال به من ما يسمى " القلق الجيوبوليتيكي (Geopolitical Anxiety) " في المرحلة الكمالية، إلى الحديث عن " الجيوبوليتيك الحضاري (Civilization Geopolitics)، والهوية التركية الشرقية، بحيث تكون قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق رافعة هويتها الشرقية (أغلو: 2011,82) ومحاولةً من جانبها لخلق صورة نمطية جديدة عن نفسها كقوة إقليمية ذات وزن وقدرات تتخطى حدودها الجغرافية، وفي سبيل تحقيق مكانة ودور أكثر فعالية وتمثيلًا في النظام الأمني الإقليمي الجديد. ولقد جاء حكم حزب العدالة التركي في عام (2003) بمتغيرات أمنية، وسياسية جديدة، دفعت تركيا للتدخل كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة في سبيل حماية مصالحها، وتوازن القوى وباستعراض مظاهر القوة والهيمنة (الرحاحلة، 2014، 47)، وانطلاقًا من رؤية جيواستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على التدخل في الأزمات في المنطقة بفاعلية والتمدد التركي العسكري والاقتصادي والثقافي، بعدّ أن تركيا تعدّ الطرف الإقليمي الفعال والمؤثر الذي يعمل على حل المشاكل الإقليمية (تشبينار: 6,2008).

لاحقًا ومع اندلاع ثورات الربيع العربي عام (2010) التي مهدت مدخلًا مناسبًا ومهمًا لوضع إستراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، وذلك من خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة (دحمان: 90,2014). ولقد استفادت تركيا من حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية لتتمدد عسكريًا وسياسيًا وثقافيًا، فهي تمتلك (12) قاعدة عسكرية في إقليم كردستان العراق (موصلو: 2019) وقاعدة عسكرية في مدينة الموصل، من أجل الحفاظ على توازن القوى الخاص بالمعادلة السياسية المستقبلية للعراق (السعدون:87،2011) كما تمتلك قاعدة عسكرية في مقديشو بالصومال تقع على المحيط الهندي، ولا تبعد كثيرًا عن خليج عدن ومضيق باب المندب، حيث يجعلها ذلك دولة تهيمن على مواقع إستراتيجية مهمة مما يرفع من رصيد النفوذ الأمني والتجاري لها (Shabanah, Ayman, 2017, https://2u.pw/MbjbI). كما تحتفظ بعدد من القواعد العسكرية في سوريا وبالذات في المناطق الواقعة على الحدود التركية السورية، التي لها دور وظيفي يرتبط في نقل الحرب بينها وبين حزب العمال الكردستاني إلى خارج تركيا بدلًا من مواجهتهم داخل حدودها (عبد الرحمن: 2018، 123)، كما أن لها قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن السودانية مع عقد استئجار لمدة 99 عامًا، ينص على ربط الجزيرة بالبر السوداني، مع بناء مرسى للسفن العسكرية والمدنية، (زاك فيرتين:12,2019). كما تدخلت تركيا عسكريا وبشكل واسع في ليبيا وأصبحت طرفًا مؤثرًا في المعادلة الليبية بعدما وقعَّت مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، مذكرتي تفاهم حول التعاون الأمني والعسكري وترسيم الحدود. ويسمح الاتفاق لتركيا باستخدام الأجواء الليبية وإنشاء قواعد عسكرية فيها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مذكرة التفاهم الليبية – التركية: 1,2019). وعلى إثر اندلاع "الأزمة الخليجية" بين الإمارات والسعودية والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى عام 2017،

لجأت دولة قطر إلى تبني إستراتيجيات حماية كيانها السياسي وسيادتها الوطنية، من خلال إستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية (التميمي: 9,2017)، حيث طلبت قطر الحماية العسكرية التركية، وتم نشر قوات عسكرية تركية في قاعدة الريان العسكرية، وتبرز أهمية قاعدة الريان التركية في قطر من كونها تعد أول نفوذ عسكري لتركيا على الخليج العربي منذ خروج الدولة العثمانية من المنطقة العربية عام 1915، كما أن موقعها الإستراتيجي المطل على الجهة الشرقية من الجزيرة العربية يلعب دورًا مهما للجانب التركي، ويحقق وجودًا عسكريًا متقدما للقوات التركية في منطقة البحر الأحمر كذلك، وبالقرب من قواعد عسكرية إماراتية في نفس الموقع جنوبي اليمن، وقرب باب المندب كما إن وجود قاعدة الريان التركية في قطر، يضمن لتركيا أن تكون قريبة من مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، مما يضمن لها مستقبلا القدرة على القيام بعمليات خارج نطاق الجغرافيا التركية (صلاح: 2018).

تحاول تركيا من خلال نشر القواعد العسكرية، تعزيز وجودها بالقرب من المنافذ البحرية بمنطقة البحر الأحمر والخليج، وإثبات نفوذها في هذه المنطقة القريبة من الممرات المائية، والحصول على مواقع أكثر تقدمًا في مناطق استراتيجية مطلة على أهم الممرات المائية في العالم، وإبراز نفسها كقوى إقليمية من خلال تعزيز حضورها العسكري، وكذلك حماية مصالحها الاقتصادية وخاصة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، حيث بينت وثيقة الإستراتيجية البحرية التركية، الصادرة في عام 2014، أن كلًا من البحر الأحمر وخليج عدن هما الرابط الأساسي بين تركيا وشرق المتوسط والمحيط الهندي، وأكدت على ضرورة تفعيل العلاقات العسكرية الثنائية مع الدول المطلة على هذه المناطق.

من الدوافع الإستراتيجية أيضًا، إدراك القيادة التركية أنها قطعت مرحلة كبيرة من التطور الاقتصادي والإستقرار السياسي والمنعة العسكرية داخليًا، وأنها بحاجة إلى تدعيم دورها في محيطها الخارجي (عمر:2018)، لذا عزز دخول تركيا على خط التنافس في منطقة البحر الأحمر الإستراتيجية، المخاوف من تغذية الصراعات الإقليمية الدائرة فيها، وتحولها إلى إحدى أكثر البؤر توترًا في العالم (عبد الحليم: 2018). كما أن تركيا تستخدم إستراتيجية حرب المياه في سياساتها الخارجية للهيمنة على دول المنطقة (سوريا، العراق) فهي تعدّ المنبع الرئيسي لنهري دجلة والفرات، اللذان لهما أهمية إستراتيجية لكل من سوريا والعراق، حيث إن مشروعات السدود التركية على النهرين تؤثر في الحصص المقررة لكل من سوريا والعراق، وهكذا نجد أن موارد المياه الوفيرة لدى تركيا تتيح لها فرض نفوذها على جيرانها العرب عن طريق تحويل المياه أو التهديد بها. (Bani Salmeh et. al: 2021).

إن تلك الاستراتيجيات دفعت الدول الإقليمية (تركيا وإيران) إلى التوجه لإعادة صياغة شبكة تحالفاتها وتشكيل تحالفات جديدة (تحالف تركي - إيراني- روسي) (تحالف تركي-قطري-ليبي) بما يخدم تطلعاتها وأهدافها للحفاظ على بقاءها دولة إقليمية محورية وقوية. فيما سعت الدول الإقليمية الضعيفة إلى ما يسمى "ميكانزم اللحاق بالقاطرة" حيث تحالف الحوثيين في اليمن مع إيران في حربهم ضد دول التحالف، وتحالفت قطر مع تركيا عسكريا في أزمتها مع دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر). إن كل تلك الاستراتيجيات الأمنية المتضاربة التي جرى إتباعها من قبل دول الخليج العربي، أدت إلى زيادة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، مع زيادة القدرة الإيرانية والتركية على الهيمنة على منطقة الخليج العربي وعلى زعزعة الاستقرار في دول المنطقة.

المطلب الثالث: أثر نظرية الهيمنة في أمن دول الخليج العربي

ترى المدرسة الواقعية أن الوسيلة الوحيدة للدول للبقاء في النظام الفوضوي الإقليمي، هي أن تكون الطرف المُهيمن في الإقليم، وإذا ما تمكنت الدولةٌ من إحكام سيطرتها على مُحيط إقليمها، فهذا يعني أنّها جاهزةٌ لتوسيع دائرة نفوذها مدفوعةً ببحثها عن القوة إلى أن تصل إلى حدود دولة أخرى أو نفوذ في منطقة ما تابع لمحيط إقليمي لدولة أخرى قويّة (خشيب:2019). وينطلق التمدد الإيراني في المنطقة الخليجية من محاولتها الهيمنة وفرض التهديد على الدول الخليجية، والتحول في سياساتهما من مفهوم (الواقعية الدفاعية) إلى مفهوم (الواقعية الهجومية) واتخاذ وضع الهيمنة والتهديد للمنطقة وأمنها (فريجة:2019). فيما يعكس التوجه التركي "الرغبة التركية بأن تلعب دورًا محوريًا في سياسات المنطقة، والإهتمام المتزايد بأمن الممرات الملاحية، وإنشاء قواعد عسكرية حول ذات الممرات الحيوية، ورغبتها في توسيع نفوذها لتأكيد دورها القيادي في منطقة الشرق الأوسط، بالمقارنة بالفواعل الإقليمية الأخرى" (اوغلو:2011) (علام: 2017). وسوف نناقش التدخل الإيراني والتركي في المنطقة من خلال اختبار قضيتين رئيستين للكشف عن أسباب ومبررات الهيمنة أو التهديد بالهيمنة:

أولا: المبادرات السياسة والأمنية الإيرانية والتركية لأمن المنطقة

تدعي إيران من خلال مبادراتها السياسية والأمنية في المنطق، أنها تهدف إلى الارتقاء بالسلام والتقدم والرخاء لكل الشعوب المستفيدة من مضيق هرمز، وتأسيس علاقات ودية، وإطلاق عمل جماعي لتأمين إمدادات الطاقة وحرية الملاحة الدولية، من دون "تدخل أجنبي، فوجود القوات الأجنبية بالمنطقة يعرض السلام والأمن والاستقرار للخطر" (المنير:2,2019). لكن الوقائع الميدانية على الأرض تشير إلى عدم التزام إيران بتلك المبادئ، فقد استغلت إيران ضعف وهشاشة الدولة في (لبنان والعراق وسوريا واليمن) لتأسيس ما يعرف بالجيوش الموازية الموالية لها في تلك الدول، وتوظيف الرؤية والعقائد الدينية ضمن مقارباتها السياسية في علاقاتها مع مجتمعات دول المنطقة (بولعراس: 275-287)، وقد نجحت إيران في تحويل الشيعة

في تلك الدول من طوائف متحالفة مع الدولة وتحت هيمنتها، إلى ميليشيات مسلحة مرتبطة بإيران إلى حد كبير (إلياس:83،2019). كما سعت إيران بالإضافة إلى الهيمنة على مضيق هرمز، الولوج إلى منطقة القرن الأفريقي وإيجاد موطئ قدم لها على ساحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب من خلال بوابة إريتريا واليمن (الغامدي:135,2017)، فضلا عن احتلالها لثلاثة جزر إماراتية سنة 1971، وكل هذا السجل الحافل بالتدخلات في شؤون غيرها من الدول، والاعتداء على سيادتها هو مناف تمامًا لما تعلن عنه إيران، بالمقابل يزيد من القلق والمخاوف الخليجية تجاه سياسات إيران العدائية، وتمدد نفوذها في المنطقة.

أما تركيا، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، بدأت تبحث عن دور أكبر في محيطها الإقليمي، يقوم على" التدخل في أزمات المنطقة بفاعلية، ولعب أدوار مركزية ومحورية في سياسات المنطقة، والمشاركة التركية الفاعلة في مجمل قضايا الإقليم التي تنتمي إليها تركيا" (الكفارنة:226,2018)، ومحاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، أو ما يسمى "تصفير المشكلات"، والانتقال من السياسة الجامدة والسكون (الواقعية الدفاعية)، إلى السياسة المرنة وجعل تركيا تدخل كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة (الواقعية الهجومية) وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، وتوازنها، والصداقة، والثقة المتبادلة، والأيديولوجيا، واستعراض مظاهر القوة والهيمنة (إلياس:2019, 35-36). وفي محاولة لاختبار تلك المبادئ التركية في المنطقة نجد أن السياسة التركية قد وظفت البعد الديني في التوجّه تجاه محيطها الاستراتيجيّ في المنطقة العربية، بوصفه وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية، وبناء جسورٍ من الثقة مع الأطراف العربية شعوبًا وحكومات (الرحاحلة: 47,2014).

اتبعت تركيا في ظل تغير المعادلات القائمة إستراتيجية اللعب على تناقضات أطراف الصراع لتحقيق مكاسب تكتيكية وتحويلها إلى مكاسب إستراتيجية وأدوات ضغط على دول المنطقة. حيث نجحت تركيا في الهيمنة عسكريًا على مناطق عديدة في شمال سوريا، وهيمنة سياسية بالشراكة مع روسيا وإيران، وعدّها مفاوضا رئيسيا في القمم التي تدعو إلى حل الأزمة السورية (مفاوضات سوتشي)، وبالتالي أن تكون لاعبًا أساسيًا على طاولة المفاوضات (Salameh & Hayajneh: 2019 Bani). وعلى الجانب الآخر فإن التدخل التركي في ليبيا يسعى إلى كسب أوراق ضاغطة لتساعدها على قضايا وملفات إقليمية أخرى في سوريا والعراق والعلاقات مع مصر والسعودية والإمارات وتحقيق مساومات مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول، ناهيك عن نشاطها في شرق البحر المتوسط والبحث عن الغاز وترسيم الحدود البحرية والجرف القاري، الذي ينقلها إلى مستوى آخر في الضغط والمساومات مع كل من إسرائيل وقبرص واليونان، خاصة بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا عام 2019.

ثانيا: التدخلات العسكرية والأمنية الإير انية والتركية

تدعي إيران وتركيا أن سلوكها تجاه جيرانها هو سلوك تعاوني وليس سلوك صراعي، وأن بناء القدرات العسكرية فيها، هو بناء قدرات دفاعية وليست هجومية، وغالبا ما يعلن القادة الإيرانيين والأتراك على حد سواء أنّ جيشهم قد جرى إعداده لغايات دفاعية. لكن الواقع يبين أنّ بناء إيران لقدراتها العسكرية هو بناء هجومي، ولا يهدف لحماية نفسها فقط، فهي تبني قدرات عسكرية لها قوة هجومية كبيرة، وإنّ أيّ متخصص بالشؤون الإيرانية يستشرف نوايا إيران المستقبلية عبر مراقبة جيشها، فمن المرجح أن يستنتج أنّها مستعدة لاستخدام القوة الخشنة في التعامل مع جيرانها إذا غقتضت الحاجة، وخصوصًا مع التعنت الإيراني في رفض التفاوض حول التمدد في الإقليم والنفوذ المتزايد في العديد من الدول العربية (هيمنة إيران على أربع دول عربية).

وفيما يتعلق بالجانب التركي، فان القواعد العسكرية التركية في الخارج، تعدّ أحد أهم تعبيرات التحول الاستراتيجي في سياسة تركيا الخارجية، وسعيها لتصميم صورة نمطية جديدة عن نفسها كقوة إقليمية ذات وزن وقدرات تتخطى حدودها الجغرافية، وهي بذلك تؤكد قدرتها على لعب دور أكثر فعالية وحيوية في النظام الأمني الإقليمي. ففي واقع الحال، قلبت تركيا المعادلات العسكرية في ليبيا، وسوريا، وقطر، وأصبحت لاعبًا لايُستهان به في تلك الساحات وخصوصا في ظل علاقاتها الوثيقة مع جماعة الاخوان المسلمين (Salameh: 2019).

الخاتمة والنتائج

بناءً على ما سبق، نصل إلى نتيجةٍ مفادها أنّ إيران أو تركيا ترسمان سياستهما الخارجية على أساس محاولات الهيمنة على الإقليم وسوف تسعيان إلى تعظيم فجوة القوة بينهما وبين جيرانها الخطرين المحتملين، وأن تعملا على ضمان أنّها الأكثر قوّة من أيّ دولةٍ أخرى في المنطقة تمتلك الوسائل اللازمة لتشكّل تهديدًا لهما. ويتوقّع أيضًا أن تُنتج إيران وتركيا رؤيتها الخاصّة لأمن المنطقة، هذه الرؤية مبنية على أساس أن منطقة الخليج تعدّ "مصلحةً جوهريةً" للبلدين في سياساتهما الحيوية الوطنية، وأن تدخل الولايات المتحدة في المنطقة غير مرحب به في ظل وجود قوى إقليمية (إيران وتركيا) تستطيع الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي، وعليه تعملان على إقصاء الهيمنة الدولية لصالح الهيمنة الإقليمية. تعد تركيا وإيران دولتان لهما تأثير في النظام الإقليمي الخليجي فتركيا، تنظر إلى النظام الإقليمي الخليجي كجوار لها ومجالا لحركتها، أما بالنسبة لإيران ورغم تتعدد مناطق جوارها؛ فهي تجاور النظام الإقليمي الخليجي، وتعدّه بحكم طبيعة نظامها مجالا لحركتها. إن استمرار أو تغير النظم الإقليمية يرتبط أساسا بالممارسات العملية لأعضائه تجاه بعضهم البعض، وتجاه الأطراف خارج النظام، والافتراض الرئيسي لاستمرار أي نظام إقليمي هو قوة التفاعلات بين

أعضاء النظام وكثافتها مقارنة بتلك التي تحدث مع دول أخرى، فإذا حدث تغير في هذه التفاعلات فإن النظام الإقليمي يصبح عرضة للتغير في ضوء الحقائق الجديدة. في هذا السياق، شهد النظام الإقليمي الخليجي على مدى السنوات الماضية (2003-2020) أحداثًا أثرت في حدود النظام، وبنيته، وهويته، وتوازن القوة فيه، وتفاعلات أعضائه مع دول الجوار وخصوصا تركيا وإيران. حيث سعت كلا الدولتين على الهيمنة على النظام الإقليمي لدول الخليج العربي، بهدف الحصول على موقف القوة المهيمنة بعدّها الوسيلة الأفضل لضمان بقاءها، وذلك إيمانًا منها بأن أفضل وسيلة لضمان الأمن هو تحقيق الهيمنة على القوى الإقليمية الأخرى المنافسة. كما أن جميع القوى الإقليمية (إيران، تركيا، السعودية، باقي الدول الخليجية) غير قادرة على نحو دقيق التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية لبعضها البعض، وهذه الحالة أفرزت حالة من عدم الثقة بين كافة القوى الإقليمية في المنطقة، وبالتالي تعززت حالة الخوف والشك المتبادل لدى كل دولة تجاه الأخرى مما ولَّد نظرية الاستقرار بالهيمنة فيما بينهم، حيث دأبت القوى الإقليمية بإتباع سياسة استغلال الأزمات والتطورات في الإقليم لصالحها خدمة لأهدافها ومصالحها ومحاولة إضعاف وإقصاء الآخرين. وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا من إيران وتركيا سعت إلى الهيمنة على المضايق البحرية والممرات المائية وإنشاء القواعد العسكرية من أجل الدخول بقوة في معادلة الترتيبات الإقليمية في المنطقة مستقبلًا.

المصادر والمراجع

أبو كريم، م. (2018). اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب. *مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر*.

إدريس، م. ا. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى. *مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، 475.

البدور، ب. (2019). مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية. *مجلة رؤية تركية*، 2(8).

التميمي، ن. (2017). الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، مجلة سياسات عربية. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة*، 27.

الرحاحلة، أ. (2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات. *كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية*.

الزيات، م. (2018). تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على أمن الخليج العربي، *المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية*.

الغامدي، م. (2017). النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي. *مجلة الدراسات الإيرانية، الرياض*، 5.

القدرة، أ. (2017). *القوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة*. http://www.al-bayader.org

الكفارنة، أ.(2018). الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 45(4)، 226.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، *ورقة تقدير موقف، الدوحة*.

الياس، ف (2019). الدفاع عن المقدسات وسياسات الأمن القومي الإيراني. *مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية*، 3(10).

أميرة، ع. (2018). *القواعد العسكرية في البحر الأحمر: تُغير موازين القوى*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

أوغلو، أ. (2011). *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. (ط2). الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات.

أيمن، ع. (2018). فوضوية النظام الدولي عند كينيث والتز. تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات

بوبوش، م. (2017). قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية. *المستقبل العربي*، 40(462).

بولعراس، ف. (2017). السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية. *المجلة الإنسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر*، 16(2).

تشبينار، ع. (2008). سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بني الكمالية والعثمانية الجديدة. *أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي*، 10.

ميرشايمر، ج. (2016). الهيمنة الحميدة في حقل العلاقات الدولية ترجمة جلال خشيب. *مجلة الدراسات الدولية*، 18(1).

حازم، ع. (2018). محددات الدور: سياسات تركيا في منطقة البحر الأحمر في القرن الحادي والعشرين. *مجلة شؤون عربية*، 174.

حمدي، ع.(2018). سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر. *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، 211.

خشيب، ج. (2019). الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد: لماذا لن يكون صعود الصين صعودًا سلميًا. *دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات*.

دحمان، غ. (2014). مسارات التحولات الشرق أوسطية. *مجلة شؤون عربية*، 157.

دي روش، د.(2019). بين الهيمنة والزعزعة: انعدام التكافؤ في الأمن الخليجي. *معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ورقة بحثية رقم (3)*.

جيلبين، ر. (2009). *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*. بيروت: دار الكتاب العربي.

فيرتين، ز.(2019). *منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الأفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة*. الدوحة: مركز بروكنجز.

عائشة، آ. (2018). *محددات السياسية الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني*. (ط1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد الحي، و. (2009). *مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020*. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف.

عبد الرحمان، ف. (2019). أدوات التأثير الإيراني في سوريا-العراق-اليمن. *مجلة مدارات إيرانية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا*، 4، 45.

الرشدان، ع. (2015). الأمن الخليجي: مصادر التهديد وإستراتيجية الحماية. *الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات*.

علي، هـ، ومطر، ج. (1988). النظام الإقليمي العربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية. (ط3). القاهرة: كتب عربية.

موصلو، ف. (2019). إستراتيجية القواعد العسكرية التركية في العراق. *مجلة رؤية تركية*، 4(8).

ويري، ف.، وسوكولسكي، ر. (2015). *تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي*. مركز مالكوم كير، كارنيجي للشرق الاوسط.
كشك، ا. (2005). رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني. *مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة*، 62.
كشك، أ. (2016). تأثير الاتفاق النووي الإيراني في معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون. *مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين*، 3(2).
محمد، ب. (2013). التقارب الإيراني–الأميركي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة. *مركز الجزيرة للدراسات*.
المنير، م. (2019). مبادرة هرمز للسلام: المبادئ، فرص النجاح، البدائل. *مركز أفق المستقبل للاستشارات*.
خليل، م. (2017). مفهوم الهيمنة في نظرية العلاقات الدولية. *كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية*.
مصطفى، ش. (2017). التغلغل الناعم: إفريقيا في الإستراتيجية التركية: المحدّدات والسياقات والتحدّيات. *دورية قراءات إفريقية*.
مصطفى، ص. (2018). بعد عام من المقاطعة: الأزمة الخليجية وتداعيات التدخل التركي الإيراني. *المركز العربي للبحوث والدراسات*. http://www.acrseg.org/.
برغال، ن. (2015). الواقعية الإيرانية والاتفاق النووي بحث في الدوافع والمسارات. *مجلة رؤية تركية*، 3(4).
واثق، ا. (2011). حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، الآفاق المشترك مع العراق. *مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل*.

References

Andrew, Hermann (2019), Hegemony, in www.researchgate.net

Al-Serhan , S.F. et al, (2017), Challenges Facing National Security in the Gulf States: A Case Study of Bahrain. International Journal of Humanities and Social Science. Vol.7.No12.

Barry Buzan (2003), Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press.

Bani Salameh and Hayajneh (2019). The End of the Syrian Civil War: How Jordan Can Cope. Middle East Quarterly. Summer, Vol. 26.No. 3.

Chris Brown and Kirsten Ailey (2005), Understanding International Relations, Palgrave Macmillan, Third Edition.

Christopher Layne (2014), The Poster Child of Offensive Realism: America as a Global Hegemon, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London.

Eric Brewer, Elisa Catalano Ewers, Ilan Goldenberg, Peter Harrell, Nicholas Heras, Elizabeth Rosenberg and Ariane Tabatabai (2019), "A Realistic Path for Progress on Iran 12 Guiding Principles to Achieve U.S. Policy Goals", Center for a New American Security.

Ernst Hass (2014), The Balance of Power, Prescription Concept or Propaganda? in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Rutledge, London.

John J. Measheimer (2010), Structural Realism, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press.

Jon Simons (2015), Hegemony: The Encyclopedia of Political Thought, Wiley.

Kate Jefferson, Hegemonic influence and the creation of Regional Architecture in Latin America, (polisci.web.arizona.edu/grad/102nd%20Annual%20APSA%20Meeting%20Paper-Kate%20Jefferson.pdf), p: 53.

Len Scott (1997), International History 1945-1990, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press.

Mohamed Yazid (2015), The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6.

Sajedi, A. (2009)" Geopolitics of the Persian Gulf Security: Iran and The United States", IPRI Journal.

Salameh M. Dam Wars: Are Ethiopia, Turkey, and Iran Leading to Water Armageddon? Middle East Policy. 2021;1–11.https://doi.org/10.1111/mepo.12547

Salameh MTB. Muslim brotherhood and the Jordanian state: Containment or fragmentation bets (1999–2018)? *Asian Journal of Comparative Politics*. 2021;6(1):62-80. doi:10.1177/2057891119891035

Salameh, M.T.B., Alraggad, M. & Harahsheh, S.T. The water crisis and the conflict in the Middle East. *Sustain. Water Resour. Manag.* 7, 69 (2021). https://doi.org/10.1007/s40899-021-00549-1

Shabanah, Ayman (2017), Dimensions of the Turkish Role, Reasons Behind Turkey's Military Base in Somalia, https://2u.pw/MbjbI.

Stephan M. Walt, keeping the world "off Balance": self-Restraint and U.S Foreign Policy, Inkberry, ed., America Unrivalled, pp. 33-34.

Wang, B. (2009) "The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies *3*(2), 39– DOI: 10.1080/19370679.2009.12023129.